بكر وهو جالس في سجدتين قبل السلام ثم تكلم دل على عدم تداركها على عدم وجوبها قلت
وهو صحيح الا انه ينتقض عليه بموضع آخر وهو ان الحديث المذكور دل على ان الصلوة تنتقض قبل
التسليم وبدونه وامامه لا يقول بذلك وقد تقدمت الاشارة اليه) و احدى عشر الصلوة فيه
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعض النسخ والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرفوع هذا الذي
في التشهد الذي بعقبه سلام وان لم يكن للصلوة تشهد اول كما في صلوة الضحى وصلاة الحاجة قالوا وقد
اجمع العلماء انها لا تجب في غير الصلاة فتعين وجوبها فيها والدليل على وجوبها مرة في غير هذا مجموع
باجماع من قبله وفيه والدليل فيه قولهم صلوا عليه وحديث قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف
نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ متفق عليه وفي رواية كيف نفعل عليك اذا نحن
صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا الخ رواها الدارقطني وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال
ابن علي شرط مسلم قلت لكن في سند الدارقطني ابن اسحق وهو مظنة للتدليس فيحتمل ان يكون هذا
البيهقي وقال ابن عبد البر الاستدلال بهذا الحديث على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في الصلاة ضعيف انتهى وكلام القاضي عياض في شفاء في هذا البحث معروف
وقد خالفهم من ائمة مذهبه الطبري والتنبيري والخطابي وقال الطيبي وغيره كما مذكورين لا اطيل
الكلام في هذا المقام وقال ابن المنذر لا اجد الدلالة كما ذكر قلت والكلام فيه طويل الذيل
وقد اطال شراح الشفاء في الجواب عنه ولقد سبق القطب الخيضري في الرد على القاضي بما لا مزيد
عليه جمع فيه كلاما كثيرا والحق ان الشافعي رضي الله عنه مجتهد مطلق ولا يلزمه الا فتوى ما يقوله غيره
من المجتهدين حتى يقال ليست له قدوة بل هذه العبارة فيها اخلال بمقام الادب معه
ولم يقل ما قال الا بما ثبت عنده وترجح بدليل صحيح ووافق الآية مثل الامام احمد في احدى
روايتيه المشهورة واحد قولي الشافعي واصحابه وابن الموازي من المالكية ولا يضره شيء
من ذكر ولا مخالفة من قبلهم فان المجتهد لا يعارض قوله لمجتهد آخر كما هو معلوم والله اعلم
والثاني عشر السلام الاول لحديث علي تحريمها التكبير وتحليلها التسليم قال الترمذي
البكير والمعنى ان المصلي لا يزال مشغولا من الناس وقد اقبل عليهم فاذا خرج من الصلاة
فلا يجب على الفور قياسا على سائر العبادات اولان الآية السابقة مشعرة على

وقد يجاب عنه بانه لا دلالة فيه لانه انما قبل السلام فيحتمل ان يكون ذلك لكونه بعد وليس من مذهبه اتباع السجود خارج الصلاة اذ هو من سنن اتباعا فالاولى ان يكون دفعا كالتشهد والدعاء قبل السلام كما قاله الشيخ ولي الدين العلامة علي بن عبد البر الونائي حنفي رحمه الله تعالى

جميع الصلاة ولكن تسن خروجا من الخلاف والثاني تجب مع السلام ليكون الخروج كالدخول
فيه وعلى هذا يجب تركها بالتسليمة الاولى فان قدرها عليها او اخرها عنها عامدا بطلت صلوته
وما عدا ذلك هذا فليس بواجب بل هي اما سنن و اما هيئات فيها اي في السنن وفي الزائدين
واعلم ان المصنف ذكر الاركان في الوجه احد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال منه
والسجود والقعدة بين السجدتين والطمانينة في جميع والتشهد الاخير والقعود فيه والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ثم قال والنية بالشرط اسبقه وعد صاحب التوشيح
اثني عشر فكذا النية وتكبيرة الاحرام وقراءة سورة بعد والركوع والطمانينة فيه والاعتدال
قائما والسجود والطمانينة فيه والجلسة بين السجدتين والتشهد الاخير والصلوة على محمد صلى الله
عليه وسلم والسلام الاول وعدها الزاهد في المحرر وشيخنا النووي في المنهاج ثلاثة عشر
فزاد هما في الاحياء ترتيب الاركان دليل وجوبه الاتباع لما في الاخبار الصحيحة مع خبر صلوا
كما رأيتموني اصلي وجعلها في التنبيه ثمانية عشر فزاد الطمانينة في الركوع والاعتدال
والسجود والجلوس بين السجدتين ونية الخروج من الصلاة وجعلها في الروضة تسعة عشر
واسقط نية الخروج لانها على الاصح لا تجب وجعلها في الحاوي اربعة عشر فزاد
الطمانينة الا انه جعلها في الاركان الاربعة ركنا واحدا وعد تنعيظ النية والتكبيرة
والقيام والقراءة والركوع والاعتدال قائما والسجود مرتين والقعود بين السجدتين
والطمانينة في جميعها الاربعة وعد الصارف في كل الاركان والتشهد الاخير والقعود فيه
والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام الاول والترتيب بين الاركان فهذه اثنتا
آنفا وقد تقدم ان الخلاف بينهم لفظي ولم يتم ضبط العد الا ركنا وصوره الرافعي تبعا
للامام بعدم تطويل الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بعد سلامه ناسيا ولم يعده
الاكثرون ركنا لكونه لا يخرج من الركن القصير ولكونه اشبه بالجلوس وقال النووي في التنقيح الولاء
والترتيب شرطان وهو اظهر من عدهما ركنين انتهى قال الخطيب والمشهور عدم الترتيب
ركنا والولاء شرطا فصل قال الامامي في الركن هو الجزء الذي الكلي
تتركب الماهية منه ومن غيره وقيل ما يقوم به الشيء وهو جزء داخل ماهية الشيء والفرض

والتحقيق ؟

وزاد ابن الوردي في بهجته الحاوي واحدا ؟

ما اجلناه ؟

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)